

القيمة المعنوية للإعراب في اللغة العربية

أ. الزيتوني عبد الغني

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

ملخص البحث: سعيانا في هذا البحث إلى إبراز أهمية الإعراب، ومكانته في الدرس اللغوي، ومدى ارتباطه بكلام العرب، وأهم الجوانب التي يمكن أن يؤثر فيها الإعراب، لكونه ظاهرة بارزة، وخاصة من خصائص اللغة العربية المتميزة التي لا تكاد تشاركها غيرها من اللغات، ومازادنا اهتماما بهذا الموضوع، وحرصا عليه، تلك الدعوات المنادية بإلغاء الإعراب تارة، وتيسير قواعده تارة أخرى واعتبار الإعراب مجرد حلية لفظية يتحلى بها الكلام العربي.

نص البحث: الإعراب عنوان العربية وروحها، وهو مشتق من العرب والعروبة لما يعزى لهم فصاحة وبيان، كما أشارت المعاجم، فلا بأس أن نرى العربي يقرن بين الإعراب والفصاحة، وينسب كليهما إلى نفسه مسرورا، يقول ابن فارس: « أصل هذه المادة (ع ر ب) العين والباء والراء أصول ثلاثة أحدها: الإبانة والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس، والثالث فساد في جسم أو عضو»⁽¹⁾، كما يبيّن السيوطي بعض معاني هذه المادة بقوله: « أمّا الإعراب في اللغة فيأتي لعدّة معان منها: الإبانة: يقال أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها والإجالة: عربت الدابة جالت في مرعاها والتحسين: أعربت الشيء: حسنته، والتغيير: عربت المعدة وأعربها الله: غيرّها، وإزالة الفساد: أعربت الشيء، أزلت عربيه، أي فسادَه»⁽²⁾، ويقال: أعرب الرجل، تزوّج امرأة عروبا، أو عربيه، وهي المرأة الضاحكة المتحبة إلى زوجها، العاشقة له المظهرة له ذلك

وبذلك فسر قوله تعالى: «عُرِبًا أُتْرَابًا»⁽³⁾ «(4)»، ومن هذه المادة عدّ ابن جني (عروبة) و(العربية) نكرة ومعرفة ليوم الجمعة، وذلك لأنّ يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع، كما فيه من التأهب لها، والاستعداد إليها⁽⁵⁾.

وبالرجوع إلى هذه المعاني يمكننا معرفة سبب تسمية الإعراب، وذلك لأنه يبيّن المعاني، وهو مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل حجتة إذا بيّنها، كما يمكن أن يكون قد سمي إعرابا لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم، كما يمكن حمله على المعنى الذي ذكره الصّبّان، وهو إشارة إلى أنّ الكلام المعرب يكون محبوبا لدى السامع، وقد أشار إلى هذه الأوجه أبو البركات الأنباري.⁽⁶⁾

أمّا في الاصطلاح النحوي فقد عرفه ابن جني استنادا إلى وظيفته باعتباره دالا على معان بقوله: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»⁽⁷⁾، ويكون بذلك ابن جني قد أعطى تعريفا جامعاً، نحسبه أدق التعاريف لهذه الظاهرة في حدود ما تيسر لنا الوقوف عليه من تعاريف، ليكون بذلك الإعراب هو الإفصاح والبيان، وهو غاية الدرس النحوي، والمقصد من تعلّم الإعراب، ولذلك أعاره اللغويون طرفهم وصبوا عليه معظم اهتمامهم، لأنه الفصاحة بعينها، إذا أضيف لها جودة النطق ومخارج الكلام، والخلو من عثرات اللسان، إلّا أنّ هذا المعنى ضاق، وأضحت دلالة الإعراب مقتصرة على الحركات الثلاث، خاصة في العصور المتأخرة، بعد انتشار النحو التعليمي، وبعد أن كان ذا مدلول لغوي عام، أصبح ذا مدلول نحوي خاص، والذي كاد على إثره أن يصبح الإعراب شكلا دون روح ولا معنى.

ولسنا نريد الوقوف عند هذه التعاريف، فهي كثيرة، وسواء كان هذا التعريف أم ذاك، فإنّه ليس الغرض من هذا البحث هو مناقشة تلك التعاريف، بل المقصد هو الوقوف على القيمة الدلالية للظاهرة، التي لا تدع مجالا للشك في أصالتها، وبيان مزايا الإعراب، عساه يكون حصنا منيعا، وصارما بتارا في وجه كل من يدعو إلى التخلي عن الإعراب، إما عن سوء نية، أو خبث طوية.

فللإعراب مكانة هامة ضمن الدرس اللغوي إلى درجة أن هناك من أصبح يخلط بين الإعراب وعلم النحو، وإن الحفاظ عليه وتعلمه لمن أوجب الواجبات على من أراد أن يفهم كلام العرب ويشير الزجاجي إلى هذا قائلاً: «..... ومنها الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب»⁽⁸⁾ وقال عمر بن الخطاب: «لأن أقرأ فأخطأ أحب إلي من أن أقرأ فألحن، لأنني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحتن افتريت»⁽⁹⁾، وقال أحد السلف: «ربما دعوت فلحتن، فأخاف ألا يستجاب لي»⁽¹⁰⁾ كما يرى عبد القاهر الجرجاني «أن الالفاظ مغلفة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها»⁽¹¹⁾

وهكذا نجد علماء اللغة مجمعين - إلا من شذ - على أهمية الإعراب، ومكانته وأنه من وقف في طريق تعلمه فكأنه سد طرق الخير كلها، لأنه يعد من أجل علوم القرآن، وأنه المقياس الذي يتميز صحة المعنى من مقيمه، والذي لا يمكن إغفال دوره في تحقيق الملكة اللغوية، وتنميتها، هذه الملكة المنشودة التي غابت على الكثير من أبناء هذه اللغة منذ زمن بعيد.

وحرصاً منا على بيان القيمة المعنوية للإعراب، وكيف أنه مرتبط بديننا الإسلامي، عقيدة وفقها، أردنا الوقوف على أمثلة وشواهد تدل على هذه الجوانب الدلالية، وهي:

1- تغيير الأحكام الفقهية: إذ يرجع الاختلاف بين الفقهاء في كثير من الأحيان إلى الاختلاف في الإعراب، ولا يتوقف تدخل الإعراب في الأحكام الفقهية المستمدة من القرآن الكريم بل نجد هذا التدخل يمتد ليشمل الأحكام الوضعية وسنقتصر على ذكر بعضها.

أ- اختلفوا في نصب اللام وخفضها في قوله تعالى (وأرجلكم) في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»⁽¹²⁾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة «وأرجلكم» خفضاً، وقرأ نافع والكسائي «وأرجلكم» نصباً.⁽¹³⁾

فقراءة نصب (الأرجل) على أساس أنها معطوفة على قوله تعالى: «واغسلوا» وقراءة الجر على أساس أنها معطوفة على قوله تعالى: (وامسحوا)، وهذا هو سبب الاختلاف بين الفقهاء في هذه المسألة، هل الواجب غسل الرجلين أو مسحهما واستدل بعض الفقهاء على جواز المسح على الجوربين على قراءة الخفض.

ب- ومن ذلك ما يذكر في حكم الميراث الذي أوجبه الآية: «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ»⁽¹⁴⁾، فكلمة (فوق) ظرف متعلق بمحذوف صفة لـ (نساء)، ولكن بعض النحويين حكم بزيادتها، وبذلك يتغير الحكم الشرعي في الميراث بناء على هذه الزيادة، إذ يكون للبنتين اللتين ترثان تركة المتوفي، وقال أبو العباس المبرد: إن في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت علماً أن للأنثيين الثلثين، واستدلوا بإضافة إلى ذلك بأن (فوق) جاءت زائدة في قوله تعالى: «وَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ»⁽¹⁵⁾.

ج- وإختلفوا في الإضافة والتتوين في قوله جل ذكره «أَوْ كَفَّارَةٌ إِطْعَامُ مَسَاكِينٍ»⁽¹⁶⁾ فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي «أو كفارة» منوياً (طعام) رفعا، (مسكين) جماعة، وقرأ نافع ابن عامر (أو كفارة) رفعا غير منون على الإضافة..... فوجه قول من رفع (طعام مسكين) أنه جعله عطفا على الكفارة عطف بيان، لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضاف (الكفارة) إلى (الطعام) لأن الكفارة ليست للطعام، وإنما الكفارة لقتل الصيد، ولذلك لم يضيفوا الكفارة إلى الطعام، ومن أضاف الكفارة إلى الطعام، فلأنه لما خير المكفرين الثلاثة أشياء

الهدي، والطعام، والصيام استتجاز الإضافة لذلك فكأنه قال: كفارة طعام، لا كفارة هدي، ولا كفارة صيام، فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء. (17)

فمن خلال هذه الأمثلة يتضح أن المعاني تغيرت، والأختام اختلفت بسبب الإعراب، والآيات في هذه المعنى كثيرة جداً، لا يتسع المقام لذكرها، كما يدخل الإعراب أيضاً في الأحكام الوضعية، والقضايا المتعلقة بالقضاء ومنها ما ذكره ابن هشام في المغني قال: «أنحويون: إذا قيل: له عندي عشرة إلا درهم فقد أقر له تسعة فإن قال: إلا درهم فقد أقر له بعشرة» (18) ولو قال قائل: «هذا قاتل أخي» بتوئين، «وقال آخر هذا قاتل أخي» بالإضافة لدل التوئين على أنه الم يقتله ودل حذف التوئين هلى أنه قتله. (19)

ولقد بلغ شأن الإعراب أنه كان يوماً ما سبب في نجاة رجل من أن يقطع رقبته، فقد ذكر ابن عتبة أن الأصمعي قال: سمعت مولى آل عمر ابن الخطاب يقول: أخذ عبد الملك بن مروان رجلاً كان يرى رأي الخوارج رأي شبيب فقال له: أأست القاتل؟

ومنا سويد والبطين وقعنّب ومنا أمير المؤمنين شبيب (20)

قال إنما قلت: «ومنا أمير المؤمنين شبيب»، بالنصب، أي: يا أمير المؤمنين شبيب فتغير حركة واحدة كانت سبباً في نجاة الرجل، فرواية الرفع فيها قطع رقبته لأنه خارج عن الدولة، ورواية النصب لا تعدو أن تكون فخراً بشبيب لا يرقى بها إلى منازعة الحكم، يدل هذا على فطنة ونباهة هذا الرجل، فالإعراب إذن يوشع العقل، وينمي الذكاء.

2- تغيير الأحكام العقدية: فقد وجد أهل الأهواء ظاهرة الإعراب منفذاً يلجونه نصره لمذاهبهم المنحرفة، من تأويل وتعطيل، وتحريف الكلم عن موضعه، فباتت مسرحاً لهم، ولا يزالون يترصدون أي وجه من وجوه الإعراب يستأنسون به ويستندون إليه، ولنضرب على ذلك مجموعة من الأمثلة التي تدل على هذا

وتبين مدى ارتباط هذه الظاهرة بتغيير المعاني الدلالية (21)، فقد اعتمد أهل الاعتزال في نفهم أن يكون لله مكان معين، يقول الزمخشري في قوله تعالى: «رَبُّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» (22): «إن عقلت الجار والمجرور (من فوقهم)، بـ (يخافون)، فمعناه: يخافون أن يرسل عليهم عذابا من فوقهم، وإن علقته بـ (يعلم) حالا منه، فمعناه يخافون ربهم عاليا لهم قاهرا (23)، وجاء في الكشف أيضا أن بعض المعتزلة قرأوا قوله تعالى: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» (24)، بنصب لفظ الجلالة، ونسبت هذه القراءات إلى إبراهيم، ويحيى بن وثاب (25)، قال أحمد: وإنما ينقل هذا التفسير عن بعض المعتزلة لإنكارهم الكلام القديم الذي هو صفة الذات، إذ لا يثبتون إلا الحروف، والأصوات قائمة بالأجسام لا بذات الله تعالى. (26)

3- مصدر رزق: لقد تبوأ الإعراب منزلة رفيعة عند الخلفاء، فكانوا يقتربون إلى أهل الإعراب، من أجل حل ما أشكل عليهم من تأويلات، ومن أجل تعليم أولادهم، كي يستقيم لسانهم، ويكونوا في منأى من اللحن، فاعتتم بعض النحاة هذه الفرصة، وهو ما أدى بهم إلى الخروج من الإعراب إلى الإغراب، والتعقيد أحيانا لينالوا بها الأموال، فقد حدث أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني في كتابه الأغاني بإنسداد رفعه إلى أبي عثمان المازني قال: كان سبب طلب الوثائق لي أن مخارقا (أحد المغنيين المشهورين في الدولة العباسية) عناه في شعر الحارث بن خالد المخزومي.

أُظْلِمَ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجَلَا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَةً ظَلَمُ

فلحنه قوم وصوبه آخرون، فقال الوثائق عمن بقي من رؤساء النحويين، فذكرت له فأمر بحملي وإزالة علي فسألني البيت فقلت: صوابه (إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجَلَا) فقال: أين خبر (إِنَّ)؟ قلت: (ظلم) وهو الحرف في آخر البيت، والبيت كله متعلق به لا معنى له حتى يتم بقوله (ظلم)..... فقال المازني: فقال لي: الله درك؟ كيف لي بك؟ فقلت: يا أمير المؤمنين إِنَّ الغنم لفي قربك وأمر لي عندها بألف دينار

وأجرى علي في كل شهر مائة دينار»⁽²⁷⁾، والقصص في هذا كثيرة، يدلك على ذلك ما نقله الجاحظ في كتابه الحيوان: «قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالناس نفهم بعضها، ونفهم أكثرها.....»، قال: أنا رجل لم أضع كتبتي هذه لله..... وإنما كانت غايتي المنالة»⁽²⁸⁾.

فقد كان الإعراب يوما من الأيام وسيلة تكسب، وطلب الرزق.

4- الدلالة على المعاني النحوية – التركيبية: ويبين ابن جني هذا الأمر بوضوح من خلال تعريفه للإعراب بقوله: «ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أباه..... علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لا ستبهم أحدهما من صاحبه»⁽²⁹⁾، والذي أزال الغموض واللبس هو الإعراب، إذ تبين الفاعل من المفعول به، ولعل المثال الآتي يزيد الأمر وضوحاً.

فالتركيب: «أسعد القوم أسعد»، يحمل على أربعة وجوه، إذ يمكن أن يكون فاعل الإسعاد هو القوم، والواقع عليه الإسعاد هو (أسعد)، ويمكن أن يكون (أسعد) هو الفاعل و(القوم) مفعولاً به، وفي الثالث: يكون المر موجهاً إلى (أسعد) بإبعاد القوم، وقد تكون الدلالة على تفضيل (أسعد) بهذه الصفة على بقية القوم.

5- الدلالة على قوم المعنى: إن الإعراب لا يكشف عن المعاني فحسب، بل يكشف أيضاً عن قوة المعاني أحياناً، فالجملة تحتل دلالة أقوى من أخرى، وإن كان الظاهر أن لهما نفس المعنى ومن ذلك قوله تعالى: «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ»⁽³⁰⁾، «فقد وردت قراءتان في كلمة (صبر) فالأولى بالرفع، قال قطرب: أي فصبري صبر جميل: وقيل: فصبر جميل أولى بي فهو مبتدأ وخبر محذوف، والقراءة الثانية، قال أبو حاتم: قرأ عيسى بن عمر فيما زعم سهل بن يوسف: (فصبراً جميلاً)، فكان أبا يوسف عليه السلام يأمر نفسه بالصبر

والمعنى على قراءة الرفع أقوى في الدلالة على الصبر المطلوب، لأن التركيب يكون حينئذ حملة اسمية، أما التركيب على القراءة الثانية فسيكون جملة فعلية والجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار، أما الجملة الفعلية فتدل على التجدد والحدوث، وما دل على الثبات والاستقرار أقوى في الدلالة على إثبات الشيء مما يدل على التجدد والحدوث». (31)

6- الدلالة على صحة المعنى من فسادِه: فعن طريق الإعراب يمكن الحكم على صحة المعنى أو فسادِه من الناحية الدلالية، ومن ذلك قوله تعالى: «لَنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى» (32)، فقد قرنت الآية بنصب (نقُرّ) رواه أبو حاتم عن أبي يزيد عن المفضل عن عاصم قال: قال أبو حاتم: النصب على العطف، وقال الزجاج (نقُرّ) بالرفع لا غير لأنه ليس المعنى فعلنا ذلك لنقر ما في الأرحام ما نشاء، وإنما خلقهم (عزوجل) ليدلهم على الرشد والصلاح» (33) وقال المبرد: «وَأما على قراءة النصب فإن المعنى: أن الله خلق الإنسان بهذه الأطوار ليبين في الأرحام، فيكون الإقرار في الأرحام حملة لخلقه بتلك الأطوار وهذا المعنى غير مقبول لأنه غير صحيح، إذ إن خلق الإنسان على هذا النحو جعله الله لبيان كمال قدرته لا لأجل أن تغير في الأرحام» (34)، وفي قوله تعالى أيضا: «أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (35). وردت في هذه الآية في كلمة (رسوله) قراءتان صحيحتان بالرفع والنصب، فعلى قراءة الرفع يكون لفظ (رسوله) معطوفا على محل لفظ الجلالة لأن محله الرفع إذ هو مبتدأ قبل دخول (إن)، وعلى قراءة النصب يكون معطوفا على لفظه، والمعنى في كلتا القراءتين صحيح لأن المقصود أن الله برئ من المشركين ورسوله برئ منهم أيضا. أما قراءة الجر (لحنا) فإنه يكون معطوفا على لفظ المشركين ويكون المعنى: (إن الله برئ من المشركين ومن رسوله). (36)

7- تحديد معنى المشترك: إن للإعراب دورا كبيرا في تحديد معاني اللفظ المشترك سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا، مثل قوله تعالى: «هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ»⁽³⁷⁾ وكلمة (الحق) تقرأ بالرفع والخفض، فالحجة لمن رفع أنه جعله وصفا (للولاية) ودليله أنه في قراءة أبي «هنالك الولاية الحق لله»، وهنالك إشارة إلى يوم القيامة والحجة لمن خفض أنه جعله وصفا لله عزوجل⁽³⁸⁾، فكلمة (الحق) اشتركت بين أن تكون صفة للولاية، وصفة لله، والإعراب هو الذي فصل بين الحالة الأولى والثانية.

وكثيرا ما نجد تداخلا في عمل الحروف، إذ نجد الحرف تفيد معنى في حالة إعرابية ويفيد معنى آخر في حالة أخرى فقوله تعالى: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»⁽³⁹⁾ قرأ خفض والجماعة (نشرح) بسكون الحاء جزما بـ (لم)، وقرأه أبو جعفر بفتحها على النصب بـ (لم)، وهي لغة حكاها اللحياني عن العرب⁽⁴⁰⁾، وفي قوله تعالى: «مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا»⁽⁴¹⁾، نجد (لا) مشتركة بين النفي والنهي، فعلى النفي يكون الفعل المضارع مرفوعا، وعلى النهي يكون مجزوما.

8- السعة في التعبير: بحيث يجعل الإعراب المتكلم يتصرف بحرية في الكلام بالتقديم والتأخير، فالجملة الآتية مثلا يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحد:

- 1- أعطى محمدٌ خالدًا كتابا.
- 2- محمدٌ أعطى خالدًا كتابا.
- 3- خالدًا أعطى محمدٌ كتابا.
- 4- كتابا أعطى محمدٌ خالدًا.
- 5- كتابا خالدًا أعطى محمدٌ.
- 6- أعطى خالدًا كتابا محمدٌ.

7- أعطى خالدا محمدًا كتابا.

فالمعطى في كل هذه الجمل هو "محمد" والآخذ "خالد"، وهو معلوم من حركة الاثنين، فالرفع يثير على الفاعل والنصب على المفعول، في حين أنك لا تستطيع أن تفعل مثل هذا في اللغة الفرنسية أو الانجليزية مثلا، بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها، فهذه الجملة يقابلها في الانجليزية مثلا: (Mohamed Gave Khaled a Book)⁽⁴²⁾، بل يتعدى الأمر أحيانا إلى ست عشرة صورة كما في قولنا: «أطعمَ محمدٌ خالدا خبزا».⁽⁴³⁾ هذا بعض ما تيسر لنا جمعه في بيان أهمية هذه الظاهرة، اقتصرنا على أمثلة قليلة جدا، بالإضافة إلى أهميتها اللغوية النطقية، التي نتقداى بواسطتها النقاد الساكنين، وأهميتها الإيقاعية الموسيقية والعروضية التي تختص بتفعيلات البحور والأوزان، إذ ليس من الممكن استيفاء أجزاء التفعيلات دون الحركة الإعرابية.

وإنَّ المتأمل لهذه المزايا، وهذه الأعراض والمعاني سيدرك لا - محالة - مدى ارتباط الإعراب بالأحكام الفقهية والعقدية، وأنه وسيلة لحفظ ديننا ولغتنا، وهذا ما يجعلنا ندافع عن الإعراب، ولا نرضى بإلغائه أو إسقاطه، فهل يبقى بعد كل ما ذكرناه من دعوى لإبطاله؟!.

الهوامش

- (1) أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ص 499.
- (2) السيوطي جلال الدين، جمع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ، ص 53.
- (3) سورة الواقعة، الآية 37.
- (4) محمد الصبان، حاشية الصمان على الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ، ج1، ص 82.

- (5) ابن جنى، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مكتبة الفاروق الحديثة، ط1، 2004م ج1، ص 37.
- (6) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: فخر الدين صالح مرارة، دار الجيل بيروت لبنان، ط1: 1415هـ، ص 40 - 41.
- (7) ابن جنى، الخصائص: ج1، ص 37.
- (8) أبو إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1973، ص 95.
- (9) المصدر نفسه، ص 95.
- (10) المصدر نفسه، ص 95.
- (11) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تعليق وشرح: عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة ط1: 1969، ص 333.
- (12) سورة المائدة، الآية 06.
- (13) ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، سنة 1401هـ، ج3، ص 214.
- (14) سورة النساء، الآية 11.
- (15) سورة الأنفال، الآية 12.
- (16) سورة المائدة، الآية 95.
- (17) ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة، ص 257 - 258.
- (18) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق: محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، سنة 1992م، ج1، ص 84.
- (19) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط3: 1401هـ - 1981م، ص 14 - 15.
- (20) ابن قتيبة، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1925، ج5، ص 155.
- (21) أحمد ياقوت سليمان، ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم، شركة الطباعة بالعربية السعودية، ط1: 1401هـ، ص 193.
- (22) سورة النحل، الآية 50.
- (23) الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، ط3: 1407هـ - 1987م، ج2، ص 610.

- (24) سورة النساء، الآية 164.
- (25) الزمخشري، الكشف، ج2، ص 60.
- (26) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1965، ج6، ص18.
- (27) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1991م، ج2، ص 347 - 349.
- (28) الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت ج1، ص 91 - 92.
- (29) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 35.
- (30) سورة يوسف، الآية 18.
- (31) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص 151.
- (32) سورة الحج، الآية 05.
- (33) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج12، ص 11.
- (34) المبرد، المقتضب: تج: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص35.
- (35) سورة التوبة، الآية 05.
- (36) عبد القادر عبد الرحمان السعدي، مجلة الأحمدية، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث دبي، العدد السادس، جمادى الأولى سنة 1421هـ، ص 287.
- (37) سورة الكهف، الآية 44.
- (38) ابن خالويه، الحجة، ص 224 - 225.
- (39) سورة الشرح، الآية 01.
- (40) أبو جعفر المدني، التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السعة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى 1999م، القاهرة، ج2، ص 118.
- (41) سورة الكهف، الآية 26.
- (42) فاضل السمراني، معاني النحو، ج1، ص 36 - 37.
- (43) ينظر المرجع السابق، ج1، ص 37 - 38.